

البنك الاسلامي يسعى الى جمع 10 بلايين دولار لاستثمارها في مشاريع تنموية

د. أحمد علي : 400 مليون مسلم تحت خط الفقر

وقدر الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة وليد الوهيب اجمالي التجارة الخارجية للدول الاسلامية بنحو 6 تريليونات دولار، منها نحو 1.6 تريليون للتجارة البينية لهذه الدول وقال ان النفط والغاز يمثلان 95 في المئة من اجمالي التجارة بين الدول الاسلامية.

وأكد علي، ان المؤسسة الاسلامية لتمويل التجارة التابعة للمجموعة، ستعاون مع المنظمات الاقليمية والمحلية والدولية المعنية بتنمية التجارة، كمنظمة الأمم المتحدة ومصارف التنمية ووزارات التجارة، بهدف دعم التجارة بين الدول الاسلامية.

وأشار علي الى ان المؤسسة الاسلامية لتمويل التجارة ستعمل على ثلاثة محاور لتحقيق خطتها، أولها، استخدام قدرة البنك الاسلامي للتنمية المالية وثقة السوق فيه لتنمية الأموال اللازمة للتجارة، علماً أن حجم الأموال التي يستخدمها البنك الدولي في تمويل التجارة يبلغ 1.3 بليون دولار، مقابل 2.7 بليون دولار حجم التمويل من جانب البنك الاسلامي للتنمية.

اما المحور الثاني الذي تعمل في اطاره المؤسسة الاسلامية لتنمية التجارة، فهو في رأيه السعي الى « تقوية قدرات التجارة والبنية التحتية ودعم الصناعة وخدمات التجارة والنقل والاتصال بين الدول الأعضاء». أما المحور الثالث، فيشمل تسهيل التجارة وترويجها، وتخفيف كلفة التعرفة الجمركية.

وأكد ان مجموع تمويلات البنك الاسلامي للتنمية التجارية منذ انطلاقة عام 1977، تجاوزت 25 بليون دولار، وان عملياته ككل في تمويل التجارة وغيرها من المشاريع الانمائية في الدول الاسلامية، تتجاوز حالياً 50 بليون دولار.



قطاعات تنموية، تشمل الزراعة والأمن الغذائي، والتنمية البشرية والتعليم والصحة وامتدادات المياه والصرف الصحي، وتنمية البنية الأساسية.

وأشار علي، على هامش اجتماع مجلس ادارة المجموعة في دبي للترتيب لاطلاق عمليات المؤسسة الاسلامية لتنمية التجارة بين الدول الاسلامية مطلع العام المقبل، الى أن رؤية البنك الاسلامي للتنمية، التي تحمل عنوان «رؤية من أجل كرامة الانسان» تتطوي حتى عام 2020 على تصور فريد لدوره في أن يكون ريادياً في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورسالته الهادفة الى تخفيف وطأة الفقر والارتقاء بالتنمية البشرية.

وكشف على أن مجموعة البنك الاسلامي للتنمية رصدت 27 بليون دولار لتنمية التجارة بين الدول الاسلامية، وانها تسعى الى تحقيق الهدف الذي وضعه مؤتمر مكة المكرمة الاستثنائي عام 2005، لرفع مستوى التبادل التجاري بين الدول الأعضاء الى 20 في المئة من اجمالي تجارتها مع العالم الخارجي، علماً أن حجم التبادل التجاري بين دول العالم الاسلامي تشكل حالياً 15 في المئة من اجمالي تجارتها.

قال رئيس مجموعة البنك الاسلامي الدولي للتنمية أحمد علي «ان البنك تمكن من جمع 2.6 بليون دولار من الدول الأعضاء لمساعدة أكثر من 400 مليون شخص من العالم الاسلامي يعيشون تحت خط الفقر، بأقل من دولار واحد في اليوم. ويسعى البنك الى جمع 10 بلايين دولار من 30 دولة أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي للتنمية، كوقف يستثمر في مشاريع قليلة الأخطار، وتستخدم عوائده لمكافحة الفقر في البلدان الأشد فقراً في العالم الاسلامي. وأكد على أن نشاطه سيبدأ بداية العام المقبل.

وأشار الى ان 29 دولة بين 56 أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، تعتبر من الدول الأقل فقراً في العالم، (ما يضاعف مسؤولية البنك الاسلامي للتنمية لحل هذه المشكلة)، وأضاف «نعمل الآن على صوغ خطة خمسية لعمل الصندوق، ننتهي منها في آذار (مارس) المقبل.

وأوضح أن البنك سيشجع على توأمة النشاطات بين دول الجنوب، وأضاف أن البنك، نظراً الى صغر حجم الصندوق مقارنة بحاجات الدول الأعضاء لمكافحة الفقر، سيقوم بتصميم المشاريع على نحو مبتكر، وسيسعى الى اجتذاب مزيد من الموارد من طريق التمويل المشترك مع القطاع الخاص، وبنوك التنمية متعددة الطرف، والشركاء التموينيين الآخرين.

وشدد على أن مكافحة الفقر «بقيت على رأس قائمة أولويات البنك الاسلامي للتنمية منذ انشائه عام 1975، إذ اعتمد تمويلاً تراكمياً بلغ مجموعة 46 بليون دولار، خصص منه 18 بليوناً لتمويل مشاريع في العالم الاسلامي وبلغت قيمة التمويل الميسر خمسة بلايين دولار، خصص معظمها لنشاطات تخفيف الفقر في أربعة



267 مليون دينار قيمة مساهماته في التنمية فيها

الصندوق العربي يقرض موريتانيا 15 مليون دينار

لتمويل مشروع مياه

من خلال دعم منشآت انتاج ونقل المياه القائمة والحد من كميات الضائعة وتحسين أوضاع التوزيع في المدينة ورفع قدرة توليد الكهرباء في محطة نواكشوط المركزية وتوسعة شبكة نقل الكهرباء.

وتابع ان الشركة الوطنية للماء والشركة الموريتانية للكهرباء هي الجهات المستفيدة من حصيلة القرض والقائمة على تنفيذ المشروع المؤهل انجازه.

وأشار الصندوق الى أنه بهذا القرض تبلغ مساهمة الصندوق العربي في تمويل مشاريع التنمية في موريتانيا حوالي 267.700 مليون دينار كويتي.



عبد اللطيف الحمد

والطاقة الكهربائية بمدينة نواكشوط والاسهام في تلبية الطلب المتزايد عليها

أعلن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عن توقيعه على اتفاقية قرض مع حكومة الجمهورية الاسلامية الموريتانية بقيمة 15 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع الاستعجالي لمياه الشرب والكهرباء بالعاصمة نواكشوط .

وقال الصندوق الكويتي في بيان صحافي ان المدير العام ورئيس مجلس ادارة الصندوق العربي عبداللطيف الحمد وقع الاتفاقية مع وزير الاقتصاد والمالية الموريتاني عبدالرحمن ولدحم فزاز.

وذكر الصندوق ان المشروع يهدف الى مواجهة النقص الحاد في مياه الشرب

الصندوق العربي يوقع مع السودان اتفاقية قرض

بمبلغ 200 مليون دولار

وزيادة الانتاج الكهربائي. وضمن جهود الصندوق العربي في التنمية في هذا المشروع الذي بدأ التفكير فيه قبل ربع قرن من الزمان اضافة الى اسهام الصندوق في مشروع سد مروى بشمال البلاد والطرق والبنيات الأساسية.

وسيكون القرض على مدى 25 عاماً بفترة سماح قدرها ستة أعوام وبهذا القرض يبلغ اجمالي تمويل الصندوق العربي للسودان منذ انشائه عام 1974 حوالي 338 مليون دينار كويتي.

مهمة للدول العربية توضح قدرتها في تبني مشروعات كبيرة.

وأكد الحمد ان الصندوق شريك مستمر لانجاز المشروع والمشروعات الحيوية في الطرق بالسودان الذي يتسم بالمساحات الممتدة مما يؤكد الحاجة الاقتصادية والاجتماعية لها. وشدد على ان مشروع تغذية سد (الروصيرص) من المشروعات المهمة للحفاظ على مصادر المياه في الوطن العربي.

من جانبه قال وزير المالية السوداني ان المشروع يسهم في التوسع الرأسي والأفقي في الانتاج وضمان استمرار

وقع الصندوق العربي للانماء مع السودان اتفاقية قرض بمبلغ 200 مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تغذية سد (الروصيرص) بجنوب أواسط السودان.

ووقع عن الصندوق رئيس مجلس الادارة والمدير العام عبد اللطيف الحمد في حين وقع عن الحكومة السودانية وزير المالية والاقتصاد الزبير أحمد الحسين.

وقال الحمد في كلمة خلال مراسم التوقيع ان المشروع من أهم مصادر المياه في الوطن العربي وانه يشكل خطوة



الكويت تساهم بـ 300 مليون دولار في صندوق «تقليص الفقر» للبنك الاسلامي

نمواً ، خصوصاً في منطقة غرب أفريقيا مثل تشاد والنيجر ومالي ، موضحاً أن الصندوق يعد جزءاً من استراتيجية البنك حتى سنة 2020 ، والرامية الى تعزيز جهود التنمية في العالم الاسلامي.

الفقر» وتوقع أن تصل مساهمات الدول الأعضاء لتمويل هذا الصندوق نحو 10 مليارات دولار في صورة «أوقاف اسلامية» بحلول مارس من العام المقبل. وأضاف علي أن البنك وافق على تنفيذ مشروع لمكافحة الملاريا في الدول الأقل

أعلن البنك الاسلامي للتنمية عن تلقيه 300 مليون دولار من دولة الكويت لتمويل صندوق «تقليص الفقر» الذي أطلقه البنك أخيراً.

وقال رئيس البنك الدكتور أحمد علي ان الكويت هي ثاني أكبر مساهم في الصندوق حتى الآن فيما تعد السعودية المساهم الأكبر باجمالي تبرعات قدرها مليار دولار.

وأضاف أن البنك تلقى تبرعات من 21 دولة من مجموع اعضائه البالغين 56 عضواً ، للمساهمة في تمويل مشاريع البنك لاستئصال جذور الارهاب عبر مكافحة الفقر ومرض الملاريا في دول غرب افريقيا من خلال صندوق «تقليص

البنك الأفريقي للتنمية يقرض تنزانيا 45 مليون دولار

السلام بالطاقة الكهربائية ، وسيتم المشروع من ربط أكثر من 37 ألف مشترك بالطاقة الكهربائية . ويهتم البنك الأفريقي للتنمية بتقديم قروض ومنح لأعضائه من الدول الأفريقية لدعم نموها الاقتصادي.

أعلن البنك الأفريقي للتنمية انه اقترض تنزانيا 45 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع كهربائية . وقال البنك في بيان ان القرض سيمنح من ضمان مد قطاعات حيوية ومناطق ريفية بمقاطعات مواتزا وشينيانجا ودار

أحدث صورة لسد مروى



الصورة المنشورة هنا أحدث صورة لجسم سد مروى بعد انجاز أكثر من 90 % منه وهو نموذج للمشروعات التي ساهمت فيها الصناديق العربية معا

المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة تعلن اطلاق عملياتها في يناير 2008

التي تراها المؤسسة مناسبة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية. يذكر أن جهود البنك الاسلامي للتنمية في مجال تنمية التجارة بين الدول الأعضاء تعود الى عام 1977 وذلك من خلال برنامج تمويل الواردات لتلبية تمويل عمليات الاستيراد للدول الأعضاء. وبلغت العمليات المعتمدة في مجال تمويل التجارة منذ انشاء البنك الاسلامي للتنمية حتى الآن ما يقارب الـ 25 مليار دولار. وازدادت قيمة هذه الصفقات خلال الأعوام الخمسة الماضية بما يزيد على الـ 2 مليار دولار سنوياً.

للمؤسسة الدكتور وليد الوهيب. وأشار الرئيس التنفيذي للمؤسسة الاسلامية الدولية لتنمية التجارة الدكتور الوهيب الى أن انشاء المؤسسة يهدف الى رفع حجم التجارة بين الدول الاعضاء من 14 الى 20% بنهاية عام 2015، اضافة الى جمع أنشطة البنك الاسلامي للتنمية في مجال تنمية وتمويل التجارة تحت مظلة واحدة وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها البنك في هذا القطاع. وأضاف ان المؤسسة ستقوم بدورها بالتنسيق مع الدول الأعضاء وذلك باستخدام الأدوات المالية

اعلنت المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة - عضو في مجموعة البنك الاسلامي للتنمية - انها ستقوم باطلاق عملياتها في 10 يناير 2008 عقب انعقاد الاجتماع الخامس لأعضاء مجلس ادارة المؤسسة الاسلامية الدولية لتنمية التجارة والذي عقد يومي 1 و 2 ديسمبر الماضي في دبي، الامارات العربية المتحدة. وحضر اجتماع مجلس ادارة المؤسسة كل من الدكتور أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ورئيس مجلس ادارة المؤسسة، والرئيس التنفيذي

30 مليار ريال سعودي مساهمة ((أوبك)) لخدمة التنمية في الدول الفقيرة

الصندوق يستثمر جزءاً من ميزانيته التي تبلغ 6 مليارات دولار بما يقدر بنحو 1.2 مليار فيما المتبقي هو قروض للدول النامية ومنح تمويلية. وقال أن (الصندوق قدم مساعدات ومنحاً خلال مسيرته بقيمة 9 مليارات دولار شكل انشاء الطرق 28 في المئة منها و20 في المئة لمنشآت الطاقة والباقي للمدارس والمستشفيات في الدول النامية). وحول ما يشاع من استغلال منظمة أوبك لحاجات الدول من البترول لتحقيق الثراء لأعضائها أوضح الحريش « أن منظمة أوبك هي منظمة اقتصادية هدفها استقرار السوق في العالم » وأن هناك « صورة مشوشة ومعلومات مغلوطة عن المنظمة ومن الصعب ازالة هذه الصورة بشكل كامل ».

الصندوق خلال مسيرته التي استمرت لأكثر من 32 عاماً قام خلالها بمد يد العون والمساعدة لكل دول العالم المحتاجة للمساعدة حيث يخدم 120 دولة نامية اذ يقسم مساعداته على فرعين أولهما للدول متوسطة الدخل وأخرى منخفضة الدخل. وقال ان الصندوق سيبدأ في تنفيذ برنامج السبع عشر الذي اعتمده المجلس الوزاري للأوبك ويذهب معظمه للدول النامية فيما مرت برامجه السابقة بالتطوير والتحديث لما يناسب ويحقق الأهداف التي أنشئ الصندوق من أجلها. وتطرق لمصادر تمويل صندوق أوبك للتنمية الدولية موضحاً أنها بدأت بتبرعات من الدول بنسب تراوحت بين 36 في المئة التي تقدمها المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المساهمة في

كشف المدير العام لصندوق أوبك للتنمية الدولية سليمان الحريش ان صناديق التنمية في دول المنظمة مع صندوق الأوبك قدما خلال الأعوام الماضية 30 مليار ريال سعودي تقريباً لخدمة التنمية في الدول منخفضة الدخل. وقال الحريش في مؤتمر صحافي على هامش أعمال قمة منظمة الدول المصدرة للبترول « ان التنمية هاجس الدول النامية والمصدرة للبترول وتسعى في هذا المجال بشكل رئيس » كما أكد أن الصندوق ليس ميسيسا وليس له أي شروط لتمويل أي مشروع لأن هدف الصندوق تموي. وقال الحريش «نحن نجتمع بمناسبة قمة الأوبك الثالثة وهي مناسبة خاصة لأنني الوحيد الذي حضر القمة الأولى والثانية والثالثة». وأبرز جهود ونشاطات

